Jordanian Citizens' Awareness of Cybercrimes and its Impact on Prevention: A Survey Study

Atef K. Alsarayreh[(1)*] **Fayez A. Al-Majali**[(2)]

(1) Researcher, Mutah University, Karak - Jordan.
(2) Professor, Mutah University, Karak - Jordan.

Received: 24/4/2026
Accepted: 4/6/2026
Published: 30/9/2026

* *Corresponding Author:*
atefalsarayreh208@gmail.com

DOI:https://doi.org/10.59759/art.v5i3.2137

Abstract

This study aims to analyze the level of awareness of Jordanian citizens regarding cybercrimes and its impact on the adoption of preventive behaviors.

To achieve its objectives, the study employed a descriptive-analytical approach through a questionnaire administered to a sample of 1,233 citizens from the Jordanian community in Karak Governorate. Data were statistically analyzed using multiple regression.

The findings revealed a high level of awareness and preventive practices among citizens, with basic protective behaviors prevailing over advanced technical measures. The analysis demonstrated a statistically significant effect of cybercrime awareness on prevention, explaining 68.4% of the variance in preventive behavior.

Keywords: Awareness, Cybercrimes, Prevention, Jordanian Society.

وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية وتأثيره بالوقاية منها

عاطف خلف نزال الصرايرة[(1)] **فايز عبد القادر المجالي**[(2)]

(1) باحث، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.
(2) أستاذ، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل مستوى وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية وأثره في تبني السلوكيات الوقائية، اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي عبر تطبيق استبانة طُبقت على عينة مكونة من (1233) مواطناً من المجتمع الأردني من محافظة الكرك، وتم تحليل بيانات الدراسة إحصائياً باستخدام الانحدار المتعدد.

كشفت النتائج عن ارتفاع مستوى الوعي والممارسات الوقائية لدى المواطنين، مع سيادة السلوكيات الأساسية على الإجراءات التقنية الحديثة، وأثبت التحليل وجود أثر دال إحصائياً لمستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية على الوقاية منها؛ حيث يفسر ما نسبته 68.4% من التباين في السلوك الوقائي.

الكلمات المفتاحية: الوعي، الجرائم الإلكترونية، الوقاية، المجتمع الأردني.

المقدمة

تُعد الجرائم الإلكترونية من أبرز التحديات الأمنية في العصر الرقمي، خاصة في ظل تسارع التحول التكنولوجي في مختلف القطاعات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والخدمية، وتمتاز هذه الجرائم بطبيعتها العابرة للحدود وسهولة انتشارها واعتمادها على تقنيات متقدمة لإخفاء هوية مرتكبيها، مما يزيد من صعوبة مكافحتها، إضافة إلى آثارها السلبية التي تمس الأفراد والمجتمع عبر استهداف البيانات الشخصية والمالية واستغلال الفئات الأكثر عرضة مثل الشباب والطلبة في المجتمع.

ويشمل مفهوم الجرائم الإلكترونية طيفًا واسعًا من الأنشطة غير المشروعة، مثل الاحتيال المالي، وسرقة الهوية، والابتزاز الإلكتروني، واختراق الأنظمة، ونشر البرمجيات الخبيثة، والتشهير واغتيال الشخصية، وترويج الإشاعات عبر المنصات الرقمية (وفي المجتمع الأردني، شهدت معدلات استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي نموًا ملحوظًا، حيث تجاوزت نسبة الانتشار 85% من السكان، تزامنًا مع ارتفاع في بلاغات الجرائم الإلكترونية، خصوصًا الاحتيال والاختراق والابتزاز، بما يعكس وجود فجوة بين التوسع الرقمي ومستوى الوعي بالمخاطر السيبرانية (هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، 2025؛ الشوابكة والمجالي، 2022).

وفي هذا الإطار أصبح الوعي بالجرائم الإلكترونية من العناصر الأساسية في الوقاية من الوقوع كضحية لمثل هذا النوع من الجرائم المستحدثة (الزبن والخرابشة، 2023) إذ يرتبط الوعي بقدرة الأفراد على إدراك التهديدات الرقمية وفهم أساليبها وتبني سلوكيات تقلل من احتمالية التعرض لها، بما يشمل الممارسات التقنية الوقائية وتجنب مشاركة البيانات الحساسة عبر قنوات غير آمنة (مرعي، 2016؛ Kshetri, 2023)

وعلى المستوى الدولي، برزت جهود تنظيمية لمواجهة هذه الجرائم، أبرزها اتفاقية بودابست (2001)، التي هدفت إلى توحيد الجهود في تجريم الأفعال السيبرانية وتعزيز التعاون القضائي والتقني، وقد انضمت إليها المملكة الأردنية الهاشمية عام 2018 في إطار تطوير منظومتها التشريعية

(الفاعوري، 2023). إلا أن فعالية هذه الجهود تبقى مرتبطة بمدى وعي الأفراد، باعتبار أن الوقاية لا تعتمد فقط على التشريعات والتقنيات، بل على تعزيز الثقافة الرقمية الواعية (عبيد، 2023).

وانطلاقًا من ذلك، تركز هذه الدراسة على مستوى وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية وأثره في الوقاية منها، من خلال دراسة ميدانية في المجتمع الأردني، حيث أفادت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ضمن نتائج مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنازل لعام 2024، بأن نسبة الأسر الأردنية المتصلة بالإنترنت بلغت (96.5%)، في حين وصلت نسبة انتشار الهواتف الذكية إلى (97.5%)، بما يعكس مستوى مرتفعًا من الانتشار الرقمي داخل المجتمع، كما أظهرت النتائج أن نسبة استخدام الإنترنت بين الأفراد في الأردن بلغت (95.6%)، متجاوزةً المتوسط العالمي، إلى جانب تسجيل ارتفاع في نسبة امتلاك الحواسيب التي بلغت (42.4%). وفيما يتعلق بالتحول الرقمي، أشارت البيانات إلى أن نسبة مستخدمي الخدمات الحكومية الإلكترونية وصلت إلى (38.1%)، مع تسجيل مستويات مرتفعة من الرضا لدى المستخدمين من حيث سهولة الاستخدام وسرعة الإنجاز واكتمال الخدمة، الأمر الذي يعزز من موقع المملكة في مؤشرات التحول الرقمي على المستوى الدولي (وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، 2025)، مع تسجيل ارتفاع نسبي في بلاغات الجرائم الإلكترونية في المحافظات الأردنية (مديرية الأمن العام، 2025).

ورغم تزايد الاهتمام البحثي بالجرائم الإلكترونية في الأردن، إلا أن معظم الدراسات ركزت على أنماطها وأساليبها ومدى انتشارها، في حين لا تزال هناك فجوة معرفية تتعلق بمستوى الوعي والممارسات الوقائية. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مستوى الوعي وأثره في تبني السلوكيات الوقائية، بما يسهم في دعم صناع القرار في تطوير برامج توعوية وسياسات أكثر فاعلية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

في ظل التحول الرقمي المتسارع في المملكة الأردنية الهاشمية، برزت الجرائم الإلكترونية كإحدى الظواهر الإجرامية التي تهدد أمن الأفراد والمؤسسات، بالتوازي مع تزايد البلاغات المتعلقة بالاختراقات والاحتيال المالي والابتزاز الإلكتروني، بما يعكس اتساع نطاق التهديدات السيبرانية. وتشير المعطيات إلى وجود فجوة بين الانتشار الواسع للتكنولوجيا الرقمية ومستوى الوعي المجتمعي بمخاطرها، مما يزيد من قابلية الأفراد للاستهداف، خصوصًا في ظل محدودية البرامج التوعوية وضعف الإلمام بآليات الوقاية والتبليغ .(Williams et al., 2023) كما تؤكد الأدبيات

وجود فجوة بين المعرفة والسلوك، حيث لا ينعكس الوعي النظري دائمًا على ممارسات وقائية فعّالة (الحموري، 2020)، مع محدودية الدراسات التي تناولت تأثير المتغيرات الديموغرافية في تشكيل هذا الوعي في السياق الأردني.

وتعزز المؤشرات الإحصائية أهمية هذه الإشكالية؛ إذ بلغ عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الأردن نحو 6.45 مليون مستخدم، بما يزيد عن 60% من السكان عام 2025 (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2025؛ وزارة الاقتصاد الرقمي، 2025)، وهو ما يواكبه ارتفاع في احتمالية التعرض لمخاطر الجرائم الإلكترونية.

كما تشير بيانات مديرية الأمن العام إلى اتجاه تصاعدي في أعداد الجرائم الإلكترونية في الفترة (2015–2024)، والتي تشمل جرائم الذم والقدح والتحقير والتهديد والاختراق والابتزاز الجنسي وانتحال الصفة وخطاب الكراهية، حيث بلغ إجماليها (55629) جريمة. وقد ارتفع العدد من (1268) جريمة عام 2015 إلى (5233) جريمة عام 2020، ثم بلغ ذروته في عام 2023 بعدد (10260) جريمة، قبل أن ينخفض إلى (9061) جريمة عام 2024، مع بقاء الاتجاه العام تصاعديً، كما أظهرت معدلات التغير النسبي لأعداد الجرائم الإلكترونية تذبذبًا واضحًا، حيث سجلت أعلى ارتفاع في عام 2016 بنسبة (58.52%) وعام 2017 بنسبة (50.16%)، ثم تراجعت في عام 2024 بنسبة (−11.69%)، بما يعكس عدم استقرار نسبي في معدلات النمو مع استمرار الاتجاه العام نحو الزيادة (مديرية الأمن العام، 2025).

وانطلاقًا من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس والمتمثل في: ما مستوى وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية وتأثير ذلك على تبني السلوكيات الوقائية لديهم؟ ويتفرع من السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مستوى وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
2- ما مستوى الوقاية من الجرائم الإلكترونية لدى المواطنين في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
3- ما أساليب تعزيز الوعي المجتمعي من الجرائم الإلكترونية في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
4- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية على الوقاية منها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

أهمية الدراسة

تتبثق أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع يرتبط بالأمن السيبراني المجتمعي، وذلك عبر تحليل العلاقة بين مستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية والممارسات الوقائية لدى الأفراد، ضمن سياق محلي عربي ما يزال يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة مقارنة ببعض السياقات الأخرى. كما تنطلق أهميتها من محاولة رصد هذه العلاقة في ضوء بيانات ميدانية، بما يتيح فهماً أكثر ارتباطًا بالواقع الفعلي بدلاً من الاكتفاء بالتصورات النظرية العامة، وهو ما قد يسهم في توسيع قاعدة المعرفة المتاحة حول هذا المجال.

ومن الناحية العلمية، تقدم الدراسة معالجة تحليلية تعتمد على أدوات إحصائية لاختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، الأمر الذي قد يساعد في تعزيز درجة الاتساق بين النتائج والتفسيرات المستخلصة منها. كما أنها تتقاطع مع عدد من الأطر النظرية في علم الجريمة، مثل نظرية النشاط الروتيني ونظرية التعلم الاجتماعي، من خلال محاولة توظيفها في تفسير السلوك الرقمي داخل بيئة محلية، بما قد يتيح مقاربات تفسيرية أكثر ارتباطًا بالسياق الاجتماعي والثقافي.

أما على المستوى التطبيقي، فتتمثل أهمية الدراسة في توفير مؤشرات وصفية وتحليلية حول مستوى الوعي والوقاية، يمكن أن تكون ذات فائدة للجهات المعنية عند النظر في تصميم أو تطوير برامج التوعية بالأمن السيبراني. كما قد تساعد في إلقاء الضوء على بعض الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز في الممارسات الوقائية أو في فهم المخاطر الرقمية، بما يساهم في دعم الجهود الهادفة إلى تحسين مستوى الاستخدام الآمن للتقنيات الرقمية داخل المجتمع.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل مستوى وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية، واستكشاف أثر هذا الوعي في تبني السلوكيات الوقائية لديهم، كما تسعى الدراسة ضمن أهدافها الفرعية إلى قياس مستوى المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية، وتحديد درجة الوعي بأنماطها المختلفة، إلى جانب تقييم مستوى الوعي القانوني لدى الأفراد في حال التعرض لها.

كما تهدف إلى التعرف إلى مستوى الممارسات الوقائية المتبعة، واستكشاف أساليب تعزيز الوعي المجتمعي في هذا المجال، وإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى اختبار وجود أثر ذي دلالة إحصائية لوعي المواطنين بالجرائم الإلكترونية في مستوى الوقاية منها، بما يسهم في تقديم فهم

متكامل للعلاقة بين الوعي والسلوك الوقائي في المجتمع الأردني.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

لضمان الوضوح المنهجي ودقة القياس، يتضمن هذا القسم تحديدًا للمفاهيم الرئيسة التي تقوم عليها الدراسة، مع التمييز بين البعد المفاهيمي (النظري) والبعد الإجرائي (القابل للقياس)، وتشمل: الجرائم الإلكترونية، الوعي، الوقاية، ومواقع التواصل الاجتماعي.

الجرائم الإلكترونية

تُعرَّف الجرائم الإلكترونية بأنها أنماط من السلوك غير المشروع التي تُرتكب باستخدام الحاسوب أو الشبكات الرقمية، سواء بوصفها وسيلة لتنفيذ الجريمة أو هدفًا لها، وتشمل مجالات متعددة مثل الاحتيال المالي، وسرقة الهوية الرقمية، والابتزاز الإلكتروني، واختراق الأنظمة، ونشر محتوى ضار أو مسيء (أبو كريشة، 2022: 2480).

وتعرَّف إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها الأفعال الإجرامية التي تتم عبر الإنترنت من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو باستخدام الأجهزة الرقمية (كالهواتف الذكية والحواسيب)، والتي يدركها أفراد عينة الدراسة من خلال خبرته المباشرة أو غير المباشرة، ويُقاس ذلك من خلال المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الخاص بذلك بأداة الدراسة.

الوعي بالجرائم الإلكترونية

يُشير الوعي بالجرائم الإلكترونية إلى مستوى إدراك الفرد للمخاطر المرتبطة باستخدام التقنيات الرقمية، بما يشمل معرفته بأنواع الجرائم وأساليبها وآثارها، وقدرته على التمييز بين الممارسات الآمنة وغير الآمنة في البيئة الرقمية (القرعان، 2017: 17).

يُقاس الوعي في هذه الدراسة إجرائياً كمتغير كمي من خلال متوسط درجات استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة، والتي تغطي ثلاثة أبعاد رئيسة: المعرفة بأنواع الجرائم الإلكترونية، والإلمام بإجراءات الحماية التقنية (مثل استخدام كلمات مرور قوية وتفعيل المصادقة الثنائية)، والوعي بالجوانب القانونية والجهات المختصة بالإبلاغ.

الوقاية من الجرائم الإلكترونية

تُعرَّف الوقاية من الجرائم الإلكترونية بأنها مجموعة من الإجراءات الاستباقية التي يتخذها

الأفراد أو المؤسسات للحد من احتمالية التعرض للجرائم الرقمية أو تقليل آثارها، وتشمل أبعادًا تقنية واجتماعية وقانونية (منصور، 2025: 392).

وتُقاس الوقاية إجرائياً من خلال متوسط درجات استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات تقيس ممارساتهم الفعلية، مثل استخدام برامج الحماية، وتفعيل التحقق بخطوتين، وتجنب مشاركة البيانات الحساسة عبر منصات غير موثوقة، ومراقبة استخدام الإنترنت، والإبلاغ عن الحوادث للجهات المعنية.

مواقع التواصل الاجتماعي

تُعرَّف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها منصات رقمية تفاعلية تتيح للمستخدمين إنشاء المحتوى وتبادله والتواصل فيما بينهم ضمن شبكات افتراضية، مثل فيسبوك، وإنستغرام، وتويتر، وتيك توك، وتُعد من أبرز بيئات التفاعل الرقمي المعاصرة (فروجي وعبد الرحيم، 2025: 26)

وتعرف إجرائيا في هذه الدراسة بأنها المنصات الرقمية التي يستخدمها أفراد عينة الدراسة بشكل منتظم للتفاعل والتواصل وتبادل المحتوى، والتي قد يتعرضون من خلالها للإعلانات الرقمية أو الممارسات المرتبطة بالجرائم الإلكترونية، ويتم قياسها ضمن فقرات الاستبانة المرتبطة بأنماط الاستخدام والتعرض للمخاطر الرقمية.

الاطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

في ضوء طبيعة موضوع الدراسة الذي يتمحور حول العلاقة بين الوعي بالجرائم الإلكترونية والسلوك الوقائي منها، تم توظيف مجموعة من الأطر النظرية المتكاملة التي لا تقتصر على تفسير جانب واحد من الظاهرة، بل تمتد لتشمل أبعادًا اجتماعية ونفسية وسلوكية وتقنية وأمنية، بما يسمح ببناء فهم مركب للسلوك الرقمي في سياقه الواقعي. وينطلق هذا التعدد النظري من فكرة أن السلوك الوقائي في البيئة الرقمية لا يمكن تفسيره بمعزل عن تفاعل الفرد مع أدواره الاجتماعية، وبيئته الرقمية، ومستوى إدراكه للمخاطر، وقدرته على ضبط سلوكه، إضافة إلى طبيعة البنية الأمنية والمؤسسية المحيطة به.

وضمن هذا الإطار، تقدم نظرية الدور الاجتماعي كما صاغها بارسونز (Parsons, 1949) وطوّرها بيدل (Biddle, 1986) تفسيرًا يقوم على أن السلوك الإنساني يتحدد بدرجة كبيرة من خلال الأدوار الاجتماعية وما يرتبط بها من توقعات ومعايير. وعليه، فإن السلوك الوقائي الرقمي

لا يرتبط بالمعرفة وحدها، بل بكيفية إدراك الفرد لدوره كمستخدم داخل فضاء رقمي تتزايد فيه المسؤوليات غير التقليدية، مثل حماية البيانات الشخصية وحماية الآخرين من خلال السلوك الواعي. ومن هنا يمكن تفسير بعض حالات الانفصال النسبي بين الوعي والسلوك بوصفها انعكاسًا لضعف ترسيخ "الدور الرقمي" كجزء من الهوية الاجتماعية للفرد.

أما نظرية النشاط الروتيني التي قدمها فيلسون وكوهين (Cohen & Felson, 1979)، فتنطلق من منظور أكثر واقعية للسلوك الإجرامي، حيث تربط حدوث الجريمة بتلاقي ثلاثة عناصر: الجاني المستعد، الهدف المناسب، وغياب الحماية الفاعلة. وفي البيئة الرقمية، يتجسد "الهدف المناسب" في المستخدمين الذين يمارسون أنشطة يومية على الإنترنت دون مستويات كافية من الحذر، بينما يتمثل "غياب الحماية" في ضعف الوعي الأمني أو غياب أدوات الحماية التقنية أو الاستخدام غير المنضبط للتطبيقات. ومن هذا المنطلق، يصبح الوعي الرقمي أحد أشكال "الحراسة الذاتية" التي تقلل من فرص الاستهداف، ما يفسر ارتباطه المباشر بالسلوك الوقائي.

وتُكمل نظرية التعلم الاجتماعي التي أسسها ساذرلاند وكريسي (Sutherland & Cressey, 1978) وطوّرها أكرز (Akers, 1998) هذا الإطار من خلال التركيز على أن السلوك يُكتسب عبر التفاعل الاجتماعي والملاحظة والتقليد والتعزيز. وفي البيئة الرقمية، لا يقتصر هذا التفاعل على العلاقات المباشرة، بل يمتد إلى المحتوى الرقمي نفسه، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية. وعليه، فإن التعرض المستمر لنماذج سلوكية وقائية أو غير وقائية يسهم في تشكيل اتجاهات الأفراد نحو المخاطر، حيث قد يعزز المحتوى التوعوي السلوك الآمن، بينما قد يؤدي المحتوى غير المنضبط أو المضلل إلى تعزيز سلوكيات أكثر عرضة للخطر.

ومن زاوية تقنية أوسع، تقدم نظرية الحتمية التكنولوجية التي طرحها ماكلوهان (McLuhan, 1964) تصورًا مختلفًا مفاده أن التكنولوجيا ليست وسيطًا محايدًا، بل قوة بنيوية تعيد تشكيل أنماط الإدراك والسلوك والعلاقات الاجتماعية. وفي هذا السياق، فإن التحول المتسارع نحو الرقمنة في الخدمات اليومية—مثل الخدمات الحكومية والمعاملات المالية—لا يغير فقط أدوات الاستخدام، بل يعيد تشكيل بيئة المخاطر ذاتها، بحيث يصبح الأفراد أكثر اندماجًا في فضاء رقمي مفتوح وأكثر عرضة لأنماط جديدة من التهديدات، الأمر الذي يجعل الوعي الرقمي عنصرًا تكيفيًا ضروريًا وليس مجرد معرفة إضافية.

في المقابل، تركز نظرية الضبط الذاتي التي طورها غوتفريدسون وهيرشي (Gottfredson &

(Hirschi, 1990 على البعد النفسي للسلوك، من خلال تفسيره في ضوء قدرة الفرد على التحكم في اندفاعاته وتأجيل الاستجابة للمثيرات. وفي السياق السيبراني، يمكن ملاحظة أن بعض السلوكيات غير الوقائية لا تنبع فقط من نقص المعرفة، بل من ضعف في ضبط الذات أمام الإغراءات الرقمية أو الاستجابات السريعة، مثل فتح الروابط أو مشاركة البيانات دون تحقق كافٍ. ومن ثم، فإن هذه النظرية تفسر الفجوة المحتملة بين الوعي المعرفي والسلوك التطبيقي.

أما على المستوى البنيوي الأشمل، فتقدم نظريتا الأمن الشامل والأمن المعاصر رؤية تكاملية للأمن بوصفه منظومة تتجاوز الدور التقليدي للأجهزة الأمنية، لتشمل المجتمع بمختلف مكوناته، كما أوضحت ذلك دراسات (ميرزا، 2006؛ عبد المعطي، 2009؛ المشاط، 1998؛ الميمان، 2015). ووفق هذا التصور، فإن الوقاية من الجرائم الإلكترونية لا تُفهم باعتبارها مسؤولية فردية أو مؤسسية منفصلة، بل باعتبارها نتاج تفاعل مستمر بين الوعي الفردي، والبيئة الاجتماعية، والبنية التكنولوجية، والجهود المؤسسية في التوعية والضبط.

وبصورة شمولية، يتضح أن هذه الأطر النظرية لا تعمل بشكل متوازٍ فحسب، بل تتكامل في بناء تفسير متعدد المستويات للسلوك الوقائي الرقمي؛ إذ يفسر الدور الاجتماعي البعد القيمي والوظيفي للسلوك، بينما يوضح النشاط الروتيني منطق الفرص والمخاطر، ويبرز التعلم الاجتماعي أثر البيئة والنماذج، وتقدم الحتمية التكنولوجية تفسيرًا لبنية التحول الرقمي، في حين يركز الضبط الذاتي على المحددات النفسية للسلوك، وتؤطر نظريتا الأمن الشامل والمعاصر البعد المؤسسي والتشاركي. ويتيح هذا التكامل النظري فهمًا أكثر عمقًا للعلاقة بين الوعي والوقاية في السياق الأردني، باعتبارها علاقة مركبة تتداخل فيها مستويات متعددة من التأثير، لا يمكن اختزالها في بعد واحد أو تفسير أحادي الاتجاه.

وبذلك يتضح أن هذه النظريات مجتمعة تقدم تفسيرًا تكامليًا للعلاقة بين الوعي بالجرائم الإلكترونية والسلوك الوقائي، حيث تفسر نظرية الدور الاجتماعي البعد القيمي والوظيفي للسلوك، بينما توضح نظرية التعلم الاجتماعي أثر البيئة والنماذج، وتبرز نظرية الحتمية التكنولوجية ضغط الواقع الرقمي، في حين تفسر نظرية الضبط الذاتي البعد النفسي الفردي. ويساعد هذا التكامل النظري في بناء فهم شامل لواقع الوعي الرقمي في المجتمع الأردني، وخاصة في محافظة الكرك، بما يخدم أهداف الدراسة في تحليل العلاقة بين الوعي والوقاية من الجرائم الإلكترونية بشكل ميداني دقيق.

الدراسات السابقة ذات الصلة

تُعد مراجعة الدراسات السابقة وذات الصلة خطوة أساسية لتأطير المشكلة البحثية وتحديد موقع الدراسة ضمن الحقل المعرفي، ولا سيما في موضوع متشعب مثل الجرائم الإلكترونية الذي تتقاطع فيه الأبعاد التقنية والقانونية والسلوكية، وفي سياق هذه الدراسة تكشف الدراسات السابقة عن اتجاهين رئيسين: الأول يركّز على قياس مستوى الوعي أو المعرفة، والثاني يتناول الأبعاد السلوكية والوقائية، مع محدودية الدراسات التي تربط بينهما بشكل تجريبي، وسيتم عرض الدراسات العربية والأجنبية حسب تاريخ نشرها تنازليا وبالشكل التالي:

أولاً: الدراسات العربيّة

أجرى العمري (2025) دراسة بعنوان: "مدى الوعي الفكري بالجرائم الإلكترونية: دراسة ميدانية مطبقة على طلبة جامعة الملك عبد العزيز" وهدفت إلى قياس مستوى الوعي الفكري بالجرائم الإلكترونية لدى طلبة جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة مكونة من (485) طالبًا وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الوعي يرتبط دالًا إحصائيًا بزيادة القدرة على التعرف إلى الجرائم الإلكترونية وتبنّي سلوكيات وقائية تحدّ من احتمالية الوقوع ضحية لها.

كما أجرت (منصور، 2025) دراسة بعنوان "الوعي بالأمن السيبراني وعلاقته بالأمن الفكري لدى المراهقين" بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين مستوى الوعي بالأمن السيبراني ومستوى الأمن الفكري لدى المراهقين، وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (100) مراهق، بواقع (47) من الإناث و(53) من الذكور، بمتوسط عمري بلغ (17.62) سنة والذين تم اختيارهم من المدارس الثانوية بمحافظة الشرقية – مصر، واستخدمت الدراسة مقياس الوعي بالأمن السيبراني، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين الوعي بالأمن السيبراني والأمن الفكري لدى المراهقين. أما دراسة القحطاني وآخرين (2024) فقد هدفت إلى تحليل دور الإعلام الرقمي في توعية المواطنين في المملكة العربية السعودية، من خلال عينة عشوائية مكوّنة من (200) مواطن، وأظهرت نتائجها وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين مستوى الوعي والسلوك الحذر، مؤكدة فاعلية منصات التواصل الاجتماعي في نشر الرسائل التوعوية، مع توصية بتطوير برامج تدريبية أكثر تنظيمًا واستهدافًا.

وأجرى العاني وآخرين (2024) دراسة بعنوان: "الجرائم الإلكترونية: دراسة تجريبية لتأثيرها

على المجتمع – دراسة حالة لطلاب الكيمياء" وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية لدى طلبة قسم الكيمياء في جامعة النهرين في العراق، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وتكونت عينة الدراسة من (91) طالبًا، وأظهرت النتائج تمتع الطلبة بمستوى مرتفع من الوعي الرقمي انعكس إيجابًا على تقليل تعرضهم للجرائم.

أما دراسة الرشيدي (2023) فجاءت بعنوان: "مستوى الوعي بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لدى طلاب الجامعة " وهدفت إلى قياس مستوى الوعي بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لدى طلبة جامعة تبوك في المملكة العربية السعودية، وتكونت عينة الدراسة من (139) طالبًا، وأظهرت النتائج وجود تفاوت في مستويات الوعي لدى الطلبة، حيث جاء الوعي بالعقوبات مرتفعًا مقابل مستوى متوسط للوعي بطبيعة الجرائم.

أما دراسة العقيل (2022) فجاءت بعنوان: "الوعي الاجتماعي والجرائم الإلكترونية، دراسة ميدانية على عينة من الأفراد بمدينة بريدة في منطقة القصيم" وهدفت إلى قياس مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية لدى المواطنين في مدينة بريدة بالمملكة العربية السعودي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة مكونة من (252) فردًا، وأظهرت النتائج أن مستوى الوعي جاء متوسطًا مع ضعف في تطبيق الممارسات الوقائية، بما يعزز فرضية الفجوة بين المعرفة والسلوك.

وفي المجتمع الأردني، جاءت دراسة الشوابكة والمجالي (2022) بعنوان: "معوقات مكافحة الجرائم الإلكترونية في المجتمع الأردني من وجهة نظر ذوي الاختصاص" والتي سعت إلى تحديد معوقات مكافحة الجرائم الإلكترونية، وطُبّقت على عينة مكونة من (80) مختصًا في الجهات الأمنية والقضائية، وأظهرت نتائجها أن انخفاض الوعي المجتمعي بخطورة هذه الجرائم وأساليب الوقاية منها يُعد من أبرز المعوقات التي تواجه جهود مكافحتها، أما دراسة الزبن والخرابشة (2021) بعنوان " الجرائم الإلكترونية ومستوى الوعي بخطورتها: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الأردني "فهدفت إلى قياس مستوى الوعي بخطورة الجرائم الإلكترونية لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن، واعتمدت على عينة بلغت (212) طالبًا وطالبة، وكشفت نتائجها عن ارتفاع مستوى الوعي لدى الطلبة بخطورة هذه الجرائم.

أما دراسة الشعيفي (2018) فجاءت بعنوان: "الوعي الأمني بالمسؤولية الجنائية المترتبة على مخالفة نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية " وهدفت إلى قياس مستوى الوعي الأمني لدى طلبة

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وتكونت عينة الدراسة من 150 طالباً، وأظهرت النتائج انخفاض مستوى الوعي الأمني لدى الطلبة بالرغم الاستخدام الواسع للتكنولوجيا، بما يزيد من احتمالية التعرض للابتزاز.

الدراسات الأجنبية

أجرى Toth et al. (2025) دراسة بعنوان: "فعالية التدريب المستمر على الوعي بالتصيّد والاستجابة السلوكية: دراسة طولية" وهدفت إلى قياس أثر التدريب المستمر على الوعي بالتصيد الإلكتروني وسلوكيات الاستجابة له، وذلك من خلال تجربة ميدانية طولية على 20 مؤسسة تضم أكثر من 1300 موظف في سياق تنظيمي أوروبي. وأظهرت النتائج أن التدريب المستمر يساهم في خفض معدلات الوقوع في هجمات التصيد بنسبة كبيرة، وأن تعزيز الوعي السلوكي يعد عاملًا حاسمًا في بناء مناعة رقمية مستدامة لدى الأفراد.

وفي دراسة أخرى لـ Vrhovec & Markelj (2024) بعنوان: "الوعي بالأمن السيبراني لدى متخذي القرار في المؤسسات: دراسة تجريبية" وهدفت إلى تحليل العوامل المرتبطة بالوعي بالأمن السيبراني لدى متخذي القرار في المؤسسات في سلوفينيا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليل، واستخدام أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة مكونة (283) مشاركًا. وأظهرت النتائج أن مستوى الوعي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتجربة المهنية والمعرفة التقنية، في حين لم يكن حجم المؤسسة أو المستوى التعليمي عاملًا حاسمًا، مما يشير إلى أن الوعي يتأثر أكثر بالعوامل الخبراتية والسلوكية مقارنة بالعوامل الشكلية.

دراسة Lee & Chua (2023) والتي بعنوان: "وعي بالأمن السيبراني والسلوكيات الوقائية لدى مستخدمي الإنترنت" وهدفت إلى تحليل دور الوعي والمعرفة بالأمن السيبراني في تشكيل نوايا وسلوكيات الحماية من الجرائم الإلكترونية لدى الأفراد في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد طُبقت على عينة مكونة من 405 مشارك من البالغين مستخدمي التكنولوجيا الرقمية. وأظهرت النتائج أن ارتفاع مستوى الوعي والمعرفة يرتبط ارتباطًا إيجابيًا ودالًا إحصائيًا بالسلوك الوقائي، كما تبين أن العوامل الديموغرافية مثل التعليم والجنس تؤثر في مستوى الوعي السيبراني، مما يعزز أهمية التدخلات التوعوية الموجهة .

دراسة Akter et al. (2022) والتي بعنوان: "كيفية تحسين الوعي بالأمن السيبراني في بيئات الأعمال الرقمية " وهدفت إلى بناء نموذج مفاهيمي لقياس الوعي بالأمن السيبراني في بيئات

الأعمال الرقمية، من خلال تطبيق دراسة نظرية تحليلية اعتمدت على بيانات ثانوية في سياق دولي (الدول المتقدمة رقمياً). وتوصلت الدراسة إلى أن الوعي السيبراني يُعد متغيرًا حاسمًا في الحد من المخاطر الإلكترونية، وأنه يرتبط بشكل مباشر بسلوكيات الحماية الفردية والمؤسسية، خاصة في ظل التحول نحو الاقتصاد القائم على البيانات .

أما دراسة Bada et al. (2019) فجاءت بعنوان: "حملات التوعية بالأمن السيبراني: لماذا تفشل في تغيير السلوك" وهدفت إلى تحليل أسباب فشل حملات التوعية بالأمن السيبراني في تغيير السلوك الإنساني، من خلال مراجعة أدبيات نفسية وسلوكية في سياقات مختلفة (المملكة المتحدة وأفريقيا). وتوصلت الدراسة إلى أن تقديم المعلومات وحده غير كافٍ لتغيير السلوك، وأن نجاح الوقاية يتطلب دمج عناصر التحفيز النفسي، والإقناع، وتغيير الاتجاهات، وليس فقط رفع مستوى المعرفة .

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أن أهداف الدراسة الحالية تتفق جزئياً مع أهداف بعض الدراسات السابقة، كما تتوافق من حيث المبدأ في تأكيدها على أن الوعي بالجرائم الإلكترونية يمثل متغيرًا محوريًا في الحد من التعرض للمخاطر الرقمية وتعزيز السلوك الوقائي، وهو ما أكدته دراسات مثل Lee & Chua (2023) و Toth et al. (2025) و Vrhovec & Markelj (2024)، كما تنسجم مع دراسات عربية مثل العمري (2025) والعقيل (2022) التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الوعي والممارسات الوقائية. وفي المقابل، تتقاطع مع دراسة Bada et al. (2019) التي بينت أن الوعي وحده لا يكفي ما لم يُترجم إلى سلوك فعلي، وهو ما أخذته الدراسة الحالية بعين الاعتبار من خلال الربط بين الوعي والوقاية بشكل تكاملي.

وتتميز الدراسة الحالية بأنها الأولى التي اعتمدت على عينة من المواطنين من مختلف الفئات العمرية والاجتماعية والاقتصادية تم اختيارها من المجتمعات المحلية الناشئة في المجتمع الأردني، بدلاً من الاقتصار على البيئات الجامعية أو المؤسسات العامة، كما أنها تتميز بربط مباشر ومتكامل بين مستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية وأساليب الوقاية منها، وليس الاكتفاء بقياس أحد المتغيرين، إضافة إلى تناول الوعي بوصفه بناءً متعدد الأبعاد يشمل الجوانب المعرفية والقانونية والسلوكية والتوعوية، الأمر الذي يقدّم معالجة أكثر شمولية للظاهرة مقارنة بكثير من الدراسات السابقة التي ركزت على بعد واحد أو فئة محددة.

تصميم الدراسة ومنهجيتها

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، بهدف قياس مستوى وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية وتحليل أثره في الوقاية منها. ويُعد هذا المنهج ملائمًا لطبيعة الدراسة، إذ يتيح تحليل الظاهرة كمّيًا واستخلاص علاقات تفسيرية بين متغيراتها.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدراسة من المواطنين في محافظة الكرك ضمن إقليم الجنوب في الأردن، ممن تبلغ أعمارهم 18 سنة فأكثر، وينتمون إلى فئات طلابية ومهنية واجتماعية متعددة، والذي يقدر عددهم الإجمالي بنحو 205 الف مواطن وذلك حسب تقديرات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2025م، تم استخدام عينة متعددة المراحل شملت: عينة استطلاعية أولية (30 فردًا) لتحسين الأداة، وعينة للتحقق من الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة تكونت من (45 فردًا)، أما العينة الأساسية للدراسة ونظرًا للتباعد الجغرافي لأفراد المجتمع الإحصائي المستهدف، تم اعتماد أسلوب التطبيق الإلكتروني لجمع البيانات من خلال تحويل الاستبانة إلى نموذج رقمي باستخدام منصة Google) (Forms، وتوزيع رابطها عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي وتطبيق واتس أب. وقد استمر جمع البيانات لمدة ستة أسابيع، وأسفر عن الحصول على (1240) استجابة. وبعد فحص البيانات وتنقيحها، تم استبعاد (7) استجابات لعدم موضوعيتها وذلك تكرار نفس الإجابة لجميع الفقرات، ليبلغ الحجم النهائي للعينة النهائية (1233) استجابة صالحة للتحليل.

ويُعد هذا الحجم كافيًا وملائمًا للتحليل الإحصائي؛ إذ يتجاوز الحد الأدنى المقترح لحجم العينة وفق نموذج (Krejcie & Morgan, 1970) والبالغ (385) مفردة لمجتمع مماثل، مما يعزز من تمثيل العينة لمجتمع الدراسة وموثوقية النتائج وقابليتها للتعميم ضمن حدوده.

وحول الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة الدراسية فقد شكّل الذكور نحو 60% والإناث 40%. وتركزت الفئة العمرية الأكبر بين (26–35 سنة)، تلتها فئة (أكثر من 45 سنة). كما غلب على أفراد العينة المستوى التعليمي الجامعي (بكالوريوس)، وتوزعت العينة مهنيًا بين القطاع العام والخاص والأعمال الحرة والعاطلين عن العمل. وشكّل المتزوجون النسبة الأكبر، أما من حيث الاستخدام الرقمي، فقد استخدم معظم المشاركين الإنترنت من 5 إلى 10 ساعات يوميًا،

وأفاد أكثر من 50 % من أفراد العينة بتعرضهم لجرائم إلكترونية، ما يعزز أهمية موضوع الدراسة.

أداة الدراسة

استندت الدراسة إلى أداة الاستبيان بوصفها وسيلة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المستهدف، وذلك بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، مثل دراسة (العمري، 2025؛ العقيل، 2022؛ الزين والخرابشة، 2021). وتهدف الأداة بشكل رئيس إلى قياس مستوى وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية، وتحليل أثر هذا الوعي في الوقاية منها. ولتحقيق ذلك، تم تطوير استبيان خاص لجمع البيانات، بحيث يشتمل على مجموعة من الأجزاء والمحاور وعلى النحو الآتي:

الجزء الأول: ويهدف إلى تحديد الخصائص النوعية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة والتي تضمنت المتغيرات التالية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، نوع العمل، الحالة الاجتماعية، عدد ساعات الاستخدام اليومي للمواقع الإلكترونية، مدى التعرض للجرائم الإلكترونية).

الجزء الثاني: ويختص بقياس الوعي بالجرائم الإلكترونية لدى المواطنين، وتكون هذا الجزء على (30) فقرة وضمن المجالات الرئيسة التالية:

المجال الأول: "الوعي والمعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية " وتكون هذا المجال من (10) فقرات، وتركّز فقرات هذا المجال على قياس مستوى الوعي والمعرفة لدى الأفراد بالجرائم الإلكترونية، من حيث مفهومها، ومخاطرها، والقدرة على التمييز بينها وبين الجرائم التقليدية، إضافة إلى الإدراك بأبعادها القانونية.

المجال الثاني: "الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية " وتكون هذا المجال من (10) فقرات، تقيس هذه الفقرات مستوى وعي الأفراد بأنماط وأشكال الجرائم الإلكترونية المختلفة، من حيث قدرتهم على التعرف إلى صورها مثل الاحتيال، القرصنة، سرقة الهوية، الابتزاز، وانتهاك الخصوصية، ومدى إدراكهم لانتشارها وتهديدها للأفراد والمجتمع.

المجال الثالث: "الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية " وتكون هذا المجال من (10) فقرات، وتقيس هذه الفقرات مستوى الوعي القانوني لدى الأفراد عند التعرض للجرائم الإلكترونية، من حيث معرفتهم بالإجراءات القانونية، والجهات المختصة، وأهمية الإبلاغ، وحفظ الأدلة، وحقوقهم القانونية في مواجهة هذه الجرائم.

الجزء الثالث: وتكون هذا الجزء من (10) فقرات تقيس مستوى السلوكيات وإجراءات الوقاية من الجرائم الإلكترونية لدى المواطنين، من حيث ممارساتهم الآمنة في استخدام الإنترنت، وحماية بياناتهم الشخصية، والتعامل الحذر مع التهديدات الإلكترونية.

الجزء الرابع: وتكون هذا الجزء من (10) فقرات تقيس مدى فاعلية الأساليب والوسائل المقترحة في تعزيز وعي المواطنين بالجرائم الإلكترونية، من حيث دور التعليم، والإعلام، والتدريب، والمؤسسات، والتعاون المجتمعي في نشر الثقافة الرقمية الآمنة.

صدق وثبات الأداة

تم التحقق من صدق المحتوى من خلال تحكيم أكاديمي متخصص من (9) محكمين من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وأُجريت تعديلات لغوية دون حذف فقرات. كما أظهرت اختبارات الاتساق الداخلي وجود معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا بين الفقرات ومجالاتها، حيث تراوحت القيم ضمن مستويات مرتفعة، مما يؤكد تجانس الأداة وقدرتها على القياس الدقيق.

تم التحقق من ثبات أجزاء ومجالات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، حيث أظهرت النتائج ارتفاع قيم معاملات الثبات للأجزاء والمجالات، كما هو موضح في الجدول (1).

جدول (1): معامل الثبات (كرونباخ الفا) لأجزاء ومجالات أداة الدراسة

الأجزاء / المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
الوعي والمعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية	10	0.898
الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية	10	0.877
الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية	10	0.865
السلوكيات وإجراءات الوقاية من الجرائم الإلكترونية	10	0.857
أساليب تعزيز الوعي لدى المواطنين من الجرائم الإلكترونية	10	0.847
الأداة ككل	**50**	**0.950**

يوضح الجدول (1) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، حيث أظهرت القيم مستوى مرتفعًا من الثبات لجميع أجزاء ومجالات الأداة. إذ تراوحت معاملات الثبات بين (0.847 – 0.898)، في حين بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.950)، وهي قيم تفوق الحد الأدنى المقبول إحصائيًا (0.70)، مما يدل على درجة عالية من الاتساق الداخلي بين الفقرات.

وقد سجل مجال الوعي والمعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية أعلى معامل ثبات بلغ (0.898)، مما يعكس تجانسًا قويًا بين فقراته وقدرته على قياس هذا المجال بدقة. كما بلغ معامل الثبات لمجال الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية (0.877)، وهو مؤشر على اتساق جيد بين الفقرات المرتبطة بأنماط الجرائم. أما مجال الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية فقد حقق معامل ثبات قدره (0.865)، مما يؤكد موثوقية الفقرات في قياس الجوانب القانونية المرتبطة بالجرائم الإلكترونية.

وفيما يتعلق بمجال السلوكيات وإجراءات الوقاية من الجرائم الإلكترونية، فقد بلغ معامل الثبات (0.857)، وهو ما يعكس انسجامًا مناسبًا بين الفقرات المرتبطة بالممارسات الوقائية. كما سجل مجال أساليب تعزيز الوعي لدى المواطنين من الجرائم الإلكترونية معامل ثبات بلغ (0.847)، مما يدل على اتساق جيد في قياس فاعلية الأساليب التوعوية المقترحة.

وبوجه عام، تشير هذه النتائج إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والموثوقية، مما يجعلها صالحة للتطبيق الميداني، ويعزز من إمكانية الاعتماد على النتائج التي سيتم التوصل إليها في تحقيق أهداف الدراسة.

وبناءً على ما أظهرته نتائج الصدق والثبات، إضافةً إلى ما تحقق من صدق المحكمين، يمكن القول بأن أداة الدراسة صالحة للتطبيق، الأمر الذي يتيح الاعتماد على النتائج التي سيتم التوصل إليها.

تصحيح أداة الدراسة

تم تصحيح استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات أداة الدراسة وفق تدريج ليكرت الخماسي، حيث أعطيت الدرجات على النحو الآتي: (1 = غير موافق بشدة، 2 = غير موافق، 3 = محايد، 4 = موافق، 5 = موافق بشدة).

وتشير الدرجات المرتفعة إلى ارتفاع مستوى الإجابة على الفقرة. ونظرًا لأن جميع الفقرات صيغت باتجاه واحد، فإن تفسير النتائج يعكس بصورة مباشرة مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه أجزاء ومجالات أداة الدراسة.

ولغايات تفسير النتائج وتحديد مستوياتها، تم تقسيم المتوسطات الحسابية على الفقرات والمجالات ككل إلى ثلاثة مستويات (مرتفع، متوسط، منخفض) استنادًا إلى معيار طول الفئة، وذلك وفق المعادلة الآتية:

طول الفئة = (القيمة العليا للتدريج – القيمة الدنيا للتدريج) ÷ عدد المستويات

= (5 – 1) ÷ 3 = 1.33

وبناءً عليه، تم اعتماد مستويات الإجابة لغايات التفسير كما يأتي:

- مستوى منخفض: أقل من أو يساوي(2.33) .
- مستوى متوسط: من (2.34) إلى(3.67) .
- مستوى مرتفع: من (3.68) إلى (5).

إجراءات التحليل الإحصائي

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS الإصدار (24). من خلال توظيف الإحصاءات الوصفية (التكرارات، المتوسطات، والانحرافات المعيارية)، إضافة إلى معامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد.

نتائج الدراسة

يعرض في هذا الجزء من الدراسة نتائج الدراسة، وقد تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من تطبيق أداة الدراسة على العينة المستهدفة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وبالشكل التالي:

الإجابة عن أسئلة الدراسة

تم في هذا الجزء من الدراسة تناول أسئلة الدراسة والإجابة عنها استنادًا إلى ما كشفت عنه النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية لإجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

<u>النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس:</u> ما مستوى وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية وتأثير ذلك على تبني السلوكيات الوقائية لديهم؟

للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة تم الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: ما مستوى وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مجالات الجزء الثاني من أداة الدراسة والمرتبطة بقياس مستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية ضمن مجالات (المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية، الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية، الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية)، والجدول (2) يوضح النتائج.

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية	3.858	0.52	1	مرتفع
2	الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية	3.748	0.58	2	مرتفع
3	الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية	3.731	0.60	3	مرتفع
	المستوى الكلي للوعي بالجرائم الإلكترونية	**3.779**	**0.49**	-	مرتفع

تُظهر نتائج الجدول (2) مستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية لدى أفراد عينة الدراسة من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الجزء الثاني من الأداة. وقد جاء المستوى الكلي للوعي بالجرائم الإلكترونية مرتفعًا، بمتوسط حسابي بلغ (3.779) وانحراف معياري (0.49).

وعلى مستوى المجالات الفرعية، جاء مجال المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية في الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (3.858) وانحراف معياري (0.52)، وبمستوى مرتفع، تلاه مجال الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (3.748) وانحراف

معياري (0.58)، وبمستوى مرتفع، ثم مجال الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3.731) وانحراف معياري (0.60)، وبمستوى مرتفع.

وللكشف عن مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المجالات الفرعية، فيوضح الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المجال الأول "المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية".

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات مجال المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
2	أُدرك أن الجرائم الإلكترونية الأكثر خطورة على المجتمع هي الجرائم المتعلقة بالاحتيال والابتزاز وسرقة البيانات.	3.984	0.74	1	**مرتفع**
7	أُدرك أن الجرائم الإلكترونية قد يتم ارتكابها من داخل أو خارج الأردن	3.978	0.73	2	**مرتفع**
8	أعلم أن ضعف الوعي بالجرائم الإلكترونية يجعل الأفراد أكثر عرضة ليكونوا ضحايا لها	3.964	0.77	3	**مرتفع**
10	أعتقد أن انتشار الجريمة الإلكترونية تهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الأردني	3.946	0.81	4	**مرتفع**
5	أدرك خطورة نشر المعلومات الشخصية الحساسة عبر المواقع الإلكترونية على الإنترنت.	3.936	0.82	5	**مرتفع**
9	أدرك أن الجرائم الإلكترونية تتزايد مع زيادة تطبيق الوسائل التكنولوجية في التعاملات اليومية	3.936	0.79	6	**مرتفع**
6	لدي معرفة بأن هناك عقوبات مشددة على مرتكبي الجرائم الإلكترونية	3.825	0.80	7	**مرتفع**
4	لدي القدرة على التمييز بين الجرائم الإلكترونية والجرائم التقليدية.	3.738	0.82	8	**مرتفع**
1	أمتلك معرفة كافية بآليات ارتكاب الجريمة الإلكترونية.	3.654	0.77	9	**متوسط**
3	أتابع الأخبار المتعلقة بأنماط الجرائم الإلكترونية المستحدثة في المجتمع الأردني	3.622	0.80	10	**متوسط**
-	**المستوى العام لمجال المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية**	**3.858**	**0.52**	-	**مرتفع**

تشير نتائج الجدول (3) إلى أن مستوى المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية لدى أفراد العينة جاء مرتفعًا، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.858) وانحراف معياري (0.52)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات المجال بين (3.622 – 3.984). وقد تركزت أعلى المتوسطات في الفقرات المرتبطة بإدراك خطورة الجرائم الإلكترونية، خاصة جرائم الاحتيال والابتزاز وسرقة البيانات، وكذلك الوعي بطبيعتها العابرة للحدود وتأثيراتها على الأمن المجتمعي.

في المقابل، سُجّلت أدنى المتوسطات الحسابية في الفقرات المتعلقة بمتابعة المستجدات وفهم آليات ارتكاب الجرائم الإلكترونية، حيث بلغت (3.622) و(3.654) على التوالي، وهي تقع ضمن المستوى المتوسط وفق معيار الدراسة. وبوجه عام، تعكس النتائج مستوى مرتفعًا من المعرفة المفاهيمية، مع حاجة نسبية لتعزيز الجوانب التطبيقية المرتبطة بمتابعة التطورات وفهم آليات ارتكاب هذه الجرائم.

ويوضح الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المجال الثاني " الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية ".

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات مجال الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
11	ألاحظ انتشار جرائم الاحتيال الإلكتروني التي تهدف إلى الحصول على الأموال أو المعلومات المالية.	3.913	0.75	1	**مرتفع**
14	أدرك أن الجرائم السيبرانية تستهدف الأطفال والنساء، بما في ذلك التحرش والاستدراج والاستغلال.	3.781	0.79	2	**مرتفع**
13	أدرك أن جرائم سرقة الهوية تستخدم المعلومات الشخصية لارتكاب جرائم أو تحقيق مكاسب مالية.	3.779	0.79	3	**مرتفع**
16	أعي وجود جرائم القرصنة التي تستهدف اختراق الأنظمة والشبكات للحصول على بيانات حساسة.	3.771	0.81	4	**مرتفع**
15	أعي أن جرائم اختراق الخصوصية تشمل التعدي على المعلومات الشخصية دون إذن.	3.739	0.82	5	**مرتفع**
12	ألاحظ انتشار جرائم التشهير والابتزاز عبر الإنترنت	3.722	0.80	6	**مرتفع**

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	للإضرار بسمعة الأشخاص أو ابتزازهم مالياً.				
20	ألاحظ استخدام الإنترنت في التجارة غير المشروعة أو نشر المعلومات الزائفة لتحقيق مكاسب مالية أو غيرها.	3.720	0.80	7	**مرتفع**
17	أعي أن جرائم الوصول غير المصرح به إلى الأنظمة والتلاعب بالبيانات تشكل تهديدًا حقيقيًا للأمن الرقمي.	3.706	0.79	8	**مرتفع**
18	ألاحظ انتشار جرائم نشر البرمجيات الضارة التي تهدف لتعطيل الأجهزة أو سرقة البيانات.	3.679	0.80	9	**متوسط**
19	أعي وجود جرائم إلكترونية ضد الدولة، تستهدف الأنظمة الحكومية وقواعد البيانات الرسمية.	3.676	0.83	10	**متوسط**
-	**المستوى العام لمجال الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية**	**3.748**	**0.58**	-	**مرتفع**

تشير نتائج الجدول (4) إلى أن مستوى الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية لدى أفراد العينة جاء مرتفعًا، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.748) وانحراف معياري (0.58)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات المجال بين (3.676 – 3.913). ويعكس ذلك إدراكًا جيدًا لطبيعة الجرائم الإلكترونية وأشكالها المختلفة.

وقد تركزت أعلى المتوسطات في الوعي بجرائم الاحتيال الإلكتروني (3.913)، تلتها الجرائم التي تستهدف الفئات الأضعف في المجتمع مثل الأطفال والنساء (3.781)، ثم جرائم سرقة الهوية (3.779) والقرصنة واختراق الأنظمة (3.771)، ما يشير إلى وضوح هذه الأنماط وانتشارها في الوعي المجتمعي. كما أظهرت النتائج مستوى مرتفعًا من الإدراك لجرائم اختراق الخصوصية، والتشهير والابتزاز، والتجارة غير المشروعة، والوصول غير المصرح به، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات بين(3.739 – 3.706) ، في المقابل، سُجّلت أدنى المتوسطات الحسابية في الفقرات المتعلقة بانتشار البرمجيات الضارة (3.679) والجرائم الإلكترونية الموجهة ضد الدولة (3.676)، وهي تقع ضمن المستوى المتوسط وفق معيار الدراسة، مما يشير إلى انخفاض نسبي في الوعي بهذه الأنماط مقارنة بغيرها. وبوجه عام، تعكس النتائج مستوى مرتفعًا من الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية، مع تباين محدود في إدراك الأنماط الأكثر

تخصصًا أو الأقل تداولًا.

ويوضح الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المجال الثالث "الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية".

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات مجال الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
21	لدي المعرفة بالجهة الأمنية المختصة التي يمكنني التواصل معها عند التعرض لجريمة إلكترونية.	3.848	0.84	1	**مرتفع**
26	أعلم أن الامتناع عن الإبلاغ عن الجريمة الإلكترونية قد يؤدي إلى ضياع الحقوق القانونية للضحية.	3.811	0.79	2	**مرتفع**
23	أعلم أن تقديم بلاغ فوري عن الجريمة الإلكترونية يساعد في سرعة كشف الجناة.	3.781	0.82	3	**مرتفع**
22	أدرك أهمية الاحتفاظ بالأدلة الرقمية (مثل الرسائل والصور والروابط) قبل تقديم الشكوى القانونية.	3.756	0.80	4	**مرتفع**
25	أدرك أن التبليغ عن الجرائم الإلكترونية يتم بسرية تامة من قبل الجهات الأمنية المختصة.	3.729	0.78	5	**مرتفع**
28	أعي أن نشر معلومات أو أدلة الجريمة عبر الإنترنت قد يعرّض الضحية للمساءلة القانونية.	3.701	0.77	6	**مرتفع**
24	أعي أن القانون الأردني من خلال قانون رقم 17 لسنة 2023 يوفر حماية قانونية للضحايا في قضايا الجرائم الإلكترونية.	3.698	0.84	7	**مرتفع**
30	أدرك أن التعاون مع الجهات القانونية المختصة هو السبيل الأمثل للوقاية من تكرار الجرائم الإلكترونية.	3.679	0.81	8	**متوسط**
29	أعرف أن القوانين الأردنية تعاقب على محاولات الاختراق أو الابتزاز حتى وإن لم تُنفذ بالكامل.	3.665	0.80	9	**متوسط**
27	أستطيع التمييز بين الحالات التي تستوجب التبليغ القانوني وتلك التي يمكن التعامل معها بطرق تقنية أو وقائية.	3.641	0.79	10	**متوسط**
-	**المستوى العام لمجال الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية**	**3.731**	**0.60**	-	**مرتفع**

تشير نتائج الجدول (5) إلى أن مستوى الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية لدى أفراد العينة جاء مرتفعًا، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.731) وانحراف معياري (0.60)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات المجال بين (3.641 – 3.848)، مما يعكس إدراكًا جيدًا بالإجراءات القانونية المرتبطة بهذه الجرائم.

وقد تركزت أعلى المتوسطات في المعرفة بالجهات الأمنية المختصة (3.848)، وأهمية الإبلاغ عن الجريمة وعدم التهاون فيه (3.811)، إضافة إلى إدراك دور التبليغ الفوري والاحتفاظ بالأدلة الرقمية في دعم الإجراءات القانونية، حيث تراوحت المتوسطات لهذه الجوانب بين (3.756 – 3.781). كما أظهرت النتائج وعيًا مرتفعًا بسرية التبليغ، والمسؤولية القانونية لنشر الأدلة، والحماية التي يوفرها القانون، بمتوسطات تراوحت بين.(3.729 – 3.698)

في المقابل، سُجّلت أدنى المتوسطات الحسابية في الفقرات المرتبطة بالتطبيق العملي، مثل التعاون مع الجهات القانونية (3.679)، والمعرفة بتجريم محاولات الاختراق غير المكتملة (3.665)، والتمييز بين الحالات التي تستوجب التبليغ (3.641)، وهي تقع ضمن المستوى المتوسط وفق معيار الدراسة. وبوجه عام، تعكس النتائج مستوى مرتفعًا من الوعي القانوني، مع تباين محدود في الجوانب التطبيقية والإجرائية.

السؤال الفرعي الثاني: ما مستوى الوقاية من الجرائم الإلكترونية لدى المواطنين في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ويوضح الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات الجزء الثالث من أداة الدراسة والمتعلق بقياس " بمستوى الوقاية من الجرائم الإلكترونية لدى المواطنين في المجتمع الأردني ".

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات الوقاية من الجرائم الإلكترونية في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	أحرص على عدم مشاركة كلمات المرور الخاصة بحساباتي مع أي شخص.	4.168	0.74	1	**مرتفع**
3	أمتنع عن الاستجابة للروابط أو الإعلانات المشبوهة على المواقع الإلكترونية.	4.083	0.79	2	**مرتفع**
8	أتعامل بحذر شديد مع الرسائل التي تطلب مني تحويل أموال أو بيانات شخصية.	3.933	0.84	3	**مرتفع**
10	ألتزم بالسلوك المسؤول في النشر والتفاعل عبر الإنترنت لتجنب الوقوع في ممارسات قد تُعدّ جرائم إلكترونية.	3.926	0.81	4	**مرتفع**
2	أتحقق من هوية الأشخاص أو الجهات قبل التعامل معهم عبر المواقع الإلكترونية على الإنترنت.	3.923	0.78	5	**مرتفع**
5	لا أشارك صورًا أو معلومات خاصة عبر الرسائل أو البريد الإلكتروني إلا للضرورة.	3.852	0.81	6	**مرتفع**
7	أحرص على تحديث أنظمة التشغيل والتطبيقات الخاصة على أجهزة الحاسوب الخاصة بي بشكل دوري للحماية من الثغرات الأمنية.	3.769	0.78	7	**مرتفع**
4	أحرص على تسجيل الخروج من الحسابات عند استخدام أجهزة الحاسوب العامة أو المشتركة.	3.727	0.84	8	**مرتفع**
6	أستخدم شبكات الإنترنت الآمنة وأتجنب الاتصال بالشبكات الخاصة عند إجراء معاملات مالية.	3.674	0.81	9	**متوسط**
9	أُدرك أهمية مراجعة إعدادات الخصوصية في حساباتي الإلكترونية بانتظام.	3.643	0.80	10	**متوسط**
-	**المستوى العام لأساليب الوقاية من الجرائم الإلكترونية لدى المواطنين في المجتمع الأردني**	**3.871**	**0.63**	-	**مرتفع**

تشير نتائج الجدول (6) إلى أن مستوى أساليب الوقاية من الجرائم الإلكترونية لدى أفراد العينة جاء **مرتفعًا**، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.871) وانحراف معياري (0.63)، حيث تراوحت

المتوسطات الحسابية لفقرات المجال بين (3.643 – 4.168)، مما يعكس تبنيًا جيدًا للممارسات الوقائية في البيئة الرقمية.

وقد تركزت أعلى المتوسطات في السلوكيات الأساسية للحماية، مثل عدم مشاركة كلمات المرور (4.168)، وتجنب الروابط والإعلانات المشبوهة (4.083)، والحذر في التعامل مع الرسائل التي تطلب بيانات أو تحويلات مالية (3.933)، إضافة إلى الالتزام بالسلوك المسؤول والتحقق من هوية الجهات المتعامَل معها، حيث تراوحت المتوسطات لهذه الجوانب بين (3.923 – 3.926). كما أظهرت النتائج مستوى مرتفعًا في ممارسات تقنية أساسية مثل حماية المعلومات الشخصية، وتحديث الأنظمة، وتسجيل الخروج من الأجهزة المشتركة، بمتوسطات تراوحت بين (3.727 – 3.852).

في المقابل، سُجّلت أدنى المتوسطات الحسابية في الفقرات المتعلقة باستخدام الشبكات الآمنة (3.674) ومراجعة إعدادات الخصوصية بانتظام (3.643)، وهي تقع ضمن المستوى المتوسط وفق معيار الدراسة، مما يشير إلى انخفاض نسبي في بعض الممارسات الوقائية الأكثر تقدمًا تقنيًا. وبوجه عام، تعكس النتائج مستوى مرتفعًا من الوعي والسلوك الوقائي، مع حاجة نسبية لتعزيز الجوانب التقنية المتقدمة في الأمن السيبراني.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الثالث: ما أساليب تعزيز الوعي المجتمعي من الجرائم الإلكترونية في المجتمع الأردني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

يوضح الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات الجزء الرابع والأخير من أداة الدراسة والمتعلق بقياس " أساليب تعزيز الوعي لدى المواطنين من الجرائم الإلكترونية في المجتمع الأردني ".

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات أساليب تعزيز الوعي لدى المواطنين من الجرائم الإلكترونية في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يسهم إدراج مواضيع حول أساليب ارتكاب الجرائم الإلكترونية ضمن المناهج الدراسية في تعزيز الوعي	4.126	0.74	1	**مرتفع**

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	المبكر لدى الطلبة.				
7	توفير منصات إلكترونية رسمية لنشر الإرشادات والتبليغ عن الجرائم الإلكترونية يعزز الوعي العام من الجرائم الإلكترونية.	4.014	0.78	2	**مرتفع**
3	يساعد إقامة ورش عمل ودورات تدريبية دورية حول الأمن الرقمي في ترسيخ ثقافة الوقاية من الجرائم الإلكترونية.	3.847	0.76	3	**مرتفع**
9	دعم المحتوى الإعلامي الإيجابي والمبسط حول مخاطر الجرائم الإلكترونية يُحفّز المواطنين على تبنّي سلوكيات رقمية آمنة.	3.826	0.79	4	**مرتفع**
6	تشجيع الجامعات والمدارس على تنظيم فعاليات ومشاريع توعوية يعزز ثقافة الاستخدام الآمن للتقنية.	3.825	0.80	5	**مرتفع**
2	تُعدّ الحملات الإعلامية عبر القنوات التلفزيونية ووسائل التواصل من الوسائل الفعّالة في رفع الوعي المجتمعي بالجرائم الإلكترونية.	3.807	0.78	6	**مرتفع**
4	يسهم تنفيذ المؤسسات الحكومية برامج توعية مستمرة حول مخاطر الجرائم الإلكترونية وطرق الحماية منها في الوقاية من انتشارها.	3.737	0.81	7	**مرتفع**
10	يسهم التعاون الإقليمي والدولي في تبادل الخبرات والممارسات الأمنة في تطوير برامج التوعية بخطورة الجرائم الإلكترونية.	3.656	0.89	8	**متوسط**
5	يسهم التعاون بين القطاعين العام والخاص في نشر الوعي الشامل حول السلوكيات الرقمية الآمنة.	3.634	0.85	9	**متوسط**
8	يساعد اشتراك الشخصيات المؤثرة "صانعي المحتوى" في المجتمع بحملات التوعية على إيصال الرسائل التوعوية إلى فئات أوسع حول خطورة ارتكاب الجرائم الإلكترونية.	3.590	0.84	10	**متوسط**
–	**المستوى العام لأساليب تعزيز الوعي المجتمعي من الجرائم الإلكترونية لدى المواطنين في المجتمع الأردني**	**3.806**	**0.67**	–	**مرتفع**

تشير نتائج الجدول (7) إلى أن مستوى أساليب تعزيز الوعي المجتمعي بالجرائم الإلكترونية لدى أفراد العينة جاء مرتفعًا، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.806) وانحراف معياري (0.67)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات المجال بين (3.590 – 4.126)، مما يعكس إدراكًا إيجابيًا لتنوع وفاعلية أدوات التوعية المجتمعية.

وقد تركزت أعلى المتوسطات في إدراج موضوعات الجرائم الإلكترونية ضمن المناهج الدراسية (4.126)، وتوفير منصات إلكترونية رسمية للتوعية والتبليغ (4.014)، إضافة إلى دور البرامج التدريبية وورش العمل (3.847)، مما يؤكد أهمية البعد التعليمي والتدريبي في بناء الوعي الوقائي. كما أظهرت النتائج مستوى مرتفعًا لدور الإعلام والمؤسسات التعليمية والحكومية في نشر الثقافة الرقمية الآمنة، حيث تراوحت المتوسطات بين (3.737 – 3.826).

في المقابل، سُجّلت أدنى المتوسطات الحسابية في الفقرات المتعلقة بأهمية التعاون الدولي في تبادل الخبرات بمتوسط حسابي(3.656) ، وكذلك التعاون بين القطاعين العام والخاص (3.634)، ومشاركة صانعي المحتوى في حملات التوعية (3.590)، وهي تقع ضمن المستوى المتوسط وفق معيار الدراسة، مما يشير إلى محدودية تفعيل هذه الأدوات مقارنة بغيرها. وبوجه عام، تعكس النتائج اعتماد تعزيز الوعي المجتمعي على مزيج من الأدوار التعليمية والإعلامية والمؤسسية، مع حاجة إلى توسيع الشراكات المجتمعية والاستفادة بشكل أكبر من المنصات الرقمية والشخصيات المؤثرة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية على مستوى الوقاية منها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الفرعي الرابع للدراسة تم أولا التحقق من افتراضات تطبيق الانحدار المتعدد للتحقق من العلاقة بين المتغيرات، حيث تم التحقق أولاً من مدى وجود ارتباط ذاتي (Collinearity Statistics) بين أبعاد المتغير المستقل، باستخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation factor VIF)، وإيجاد قيمة التباين المسموح (Tolerance)، والجدول (8) يوضح هذه النتائج.

جدول (8): معامل التضخم والتباين المسموح به لمجالات الوعي بالجرائم الإلكترونية

المجالات	Collinearity Statistics	
	التباين المسموح Tolerance	تقييم التباين(VIF)
المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية	0.302	3.745
الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية	0.329	4.269
الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية	0.278	3.914

يتضح من الجدول (8) أن قيم معامل التضخم VIF لأبعاد المتغير المستقل "الوعي بالجرائم الإلكترونية " جاءت أقل من (10) وتتراوح بين (3.745- 4.269) كما يلاحظ بأن قيمة التباين المسموح Tolerance لجميع المجالات كانت أكبر من (0.05) وتتراوح بين (0.329-0.278)، مما يؤكد صلاحية إجراء اختبار الانحدار.

ولأغراض التحقق من موضوعية النتائج فقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم حساب قيم معاملات الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis) لبيانات الدراسة، واللذان يدلان على خلو البيانات من الالتواء والتفلطح في حال عدم تجاوز مستوى الدلالة لكل من هذين المعلمين (±2.2). وقد تم أيضا استخدام اختبار كولموغوروف-سميرنوف Kolmogorov Smirnov-، وكما هو موضح في الجدول (9).

جدول (9): اختبار التوزيع الطبيعي لمجالات متغير الوعي بالجرائم الإلكترونية

الرقم	المجال	Kolmogorov –Smirnov	الدلالة الإحصائية (Sig)	الالتواء Skewness	التفلطح Kurtosis
1	المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية	0.169	0.00	-0.743	0.467
2	الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية	0.146	0.00	-0.255	0.263
3	الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية	0.137	0.00	-0.639	0.514

تشير نتائج الجدول (9) إلى أن قيم الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis) لجميع مجالات متغير الوعي بالجرائم الإلكترونية جاءت ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا (±2.2)، حيث

تراوحت قيم الالتواء بين (−0.743) و(−0.255)، فيما تراوحت قيم التفلطح بين (0.263) و(0.514). ويعكس ذلك اقتراب توزيع البيانات من الاعتدال، بما يدل على عدم وجود انحرافات حادة في شكل التوزيع أو تشوهات تؤثر في خصائصه الإحصائية.

كما أظهر اختبار كولموغوروف–سميرنوف (Kolmogorov–Smirnov) دلالة إحصائية بلغت (0.00) لجميع المجالات، وهو ما يشير إلى دلالة إحصائية للتباين عن التوزيع الطبيعي بالمعيار الصارم للاختبار. ومع ذلك، وبالاستناد إلى مؤشرات الالتواء والتفلطح من جهة، وإلى حجم العينة الكبير نسبيًا من جهة أخرى، فإن افتراض الاعتدال الإحصائي يبقى مقبولًا عمليًا وفقًا لمبدأ النهايات المركزية(Central Limit Theorem) ، الذي يتيح الاعتماد على التحليلات المعلمية في مثل هذا النوع من البيانات .توضح هذه المؤشرات أن البيانات تتسم بخصائص توزيعية مستقرة نسبيًا، بما يدعم صلاحيتها لاستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية في تحليل العلاقات واختبار الفرضيات اللاحقة في الدراسة.

وبناءً على ما تقدم من نتائج وإجراءات التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات، واختبار الارتباط الذاتي؛ يتضح إمكانية تطبيق تحليل الانحدار المتعدد لاختبار مدى وجود أثر وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية على الوقاية منها، والذي يوضح نتائج ذلك في الجدول (10).

جدول (10): نموذج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variance) لاختبار أثر وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية على الوقاية منها

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الانحدار	300.564	3	100.18	**884.8***	0.00
الفروق	139.15	1229	0.113	–	–
المجموع	439.71	1232	–	–	–
معامل الارتباط (r)	0.827				
معامل التحديد (R^2)	0.684				
معامل التحديد (R2) المعدل	0.683				

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج تحليل التباين الواردة في الجدول (10) إلى دلالة إحصائية مرتفعة لنموذج

الانحدار الخطي المتعدد، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (884.80) عند درجات حرية (3، 1229)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على صلاحية النموذج الإحصائي في تفسير العلاقة بين متغير الوعي بالجرائم الإلكترونية ومتغير الوقاية منها.

وتُظهر مؤشرات جودة النموذج أن معامل الارتباط ($r = 0.827$) يعكس علاقة طردية قوية بين المتغيرين، في حين بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.684$) ما يشير إلى أن مجالات الوعي بالجرائم الإلكترونية مجتمعة تفسر ما نسبته (68.4%) من التباين في مستوى الوقاية لدى أفراد العينة، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة نسبيًا في الدراسات الاجتماعية والسلوكية، وتدل على قوة الأثر التفسيري للمتغير المستقل.

وبناءً على ذلك، يمكن الإشارة إلى أن الوعي بالجرائم الإلكترونية بأبعاده الثلاثة (المعرفة، الأنماط، الوعي القانوني) يُسهم بشكل جوهري في تفسير مستويات الوقاية، بما يعكس وجود علاقة تفسيرية قوية ومستقرة بين المتغيرين ضمن إطار الدراسة.

وعليه، فإن هذه النتائج تقدم دعماً إحصائيًا واضحًا لفكرة أن ارتفاع مستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية يرتبط بزيادة مستوى السلوك الوقائي، وهو ما يؤكده تحليل معاملات الانحدار الخاصة بكل بعد من أبعاد الوعي كما هو موضح في الجدول (11).

جدول (11): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتحديد مستوى الأثر لمجالات الوعي بالجرائم الإلكترونية على الوقاية منها

المجالات	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	(t)	الدلالة الإحصائية
	B	الخطأ المعياري	Beta		
المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية	0.188	0.033	0.162	**5.70***	0.00
الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية	0.266	0.034	0.256	**7.89***	0.00
الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية	0.483	0.030	0.464	**15.91***	0.00

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الواردة في الجدول (11) إلى وجود أثر دال إحصائيًا لجميع مجالات الوعي بالجرائم الإلكترونية على مستوى الوقاية منها، وذلك عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث جاءت جميع قيم (t) موجبة ودالة، بما يعكس اتساق اتجاه العلاقة بين المتغيرات.

وبالاعتماد على معاملات الانحدار المعيارية (Beta)، يتضح أن الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية يعد الأكثر تأثيرًا في تفسير مستوى الوقاية، حيث سجل أعلى قيمة بيتا بلغت (0.464)، مما يشير إلى أن هذا البعد يسهم بدرجة أكبر نسبيًا في تعزيز السلوك الوقائي مقارنة ببقية الأبعاد. ويليه في مستوى التأثير الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية بقيمة بيتا بلغت (0.256)، ثم المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية بقيمة (0.162)، وهو ما يعكس تفاوتًا في القوة التفسيرية لأبعاد الوعي، مع بروز البعد القانوني بوصفه الأكثر حساسية في دفع الأفراد نحو تبني سلوك وقائي فعّال.

وتُظهر هذه النتائج أن الأثر الكلي لمجالات الوعي لا يتسم فقط بالدلالة الإحصائية، بل يمتد ليعكس تدرجًا واضحًا في قوة التأثير، بحيث يبدو أن إدراك الأبعاد القانونية والإجرائية للتعامل مع الجريمة الإلكترونية يشكل العامل الأكثر ارتباطًا بالسلوك الوقائي، يليه الفهم التفصيلي لأنماط الجرائم، ثم المعرفة العامة بطبيعتها. وبذلك يتأكد أن تعزيز الوقاية لا يرتبط ببعد واحد من الوعي، بل يتأثر بشكل تراكمي ومتفاوت وفق طبيعة كل بعد من أبعاده.

مناقشة النتائج

<u>مناقشة السؤال الأول:</u> كشفت نتائج الدراسة عن مستوى مرتفع من وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.779) بانحراف معياري (0.49)، وهو ما يعكس إدراكًا متقدمًا لطبيعة التهديدات السيبرانية لدى أفراد عينة الدراسة. ويُشير هذا المستوى إلى استجابة مجتمعية واضحة للتحول الرقمي المتسارع، يمكن تفسيرها نظريًا في إطار الحتمية التكنولوجية التي تفترض أن التوسع في استخدام التكنولوجيا يُعيد تشكيل أنماط الإدراك والسلوك. فالتكثيف الإجباري للتعاملات الرقمية في الأردن، سواء في الخدمات الحكومية أو المعاملات المالية، أسهم في بناء وعي مفاهيمي متماسك بوصفه آلية تكيف مع البيئة الرقمية المستحدثة. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة العمري (2025) ودراسة Lee & Chua (2023)، اللتين أكدتا أن ازدياد التعرض الرقمي يرتبط إيجابيًا بارتفاع مستويات الوعي والقدرة

على تمييز المخاطر.

وعلى مستوى الأبعاد الفرعية، تصدّر مجال المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية، بمتوسط حسابي بلغ (3.858) وانحراف معياري (0.52)، ما يعكس رسوخًا معرفيًا في إدراك طبيعة هذه الجرائم. وقد سجّلت الفقرة المرتبطة بإدراك خطورة جرائم الاحتيال والابتزاز وسرقة البيانات أعلى متوسط حسابي (3.984)، تلتها الفقرة المتعلقة بالطابع العابر للحدود لهذه الجرائم بمتوسط (3.978). ويمكن تفسير هذا النمط في ضوء نظرية النشاط الروتيني، التي تؤكد أن التعرض المتكرر للتهديدات ضمن الممارسات اليومية—لا سيما المالية منها—يعزز من مستويات اليقظة والإدراك لدى الأفراد. في المقابل، سجّلت الفقرة المرتبطة بمتابعة المستجدات في الجرائم الإلكترونية أدنى متوسط حسابي (3.622)، ما يشير إلى أن الوعي السائد يميل إلى الطابع التراكمي أكثر من كونه ديناميكيًا متجددًا، وهو ما يتوافق مع طرح Bada et al. (2019) الذي يؤكد أن المعرفة العامة لا تضمن مواكبة التطورات التقنية دون تدخلات توعوية مستمرة.

أما فيما يتعلق بمجال الوعي بأنماط الجرائم الإلكترونية، فقد أظهرت النتائج مستوى مرتفعًا بمتوسط حسابي بلغ (3.748) وانحراف معياري (0.58). وبرزت جرائم الاحتيال المالي بوصفها الأكثر حضورًا في إدراك الأفراد، حيث سجلت أعلى متوسط حسابي (3.913)، في حين جاءت الجرائم الموجهة ضد البنى التحتية للدولة وقواعد البيانات الرسمية في أدنى الترتيب بمتوسط (3.676). ويُفسَّر هذا التباين وفق مفهوم "الهدف المناسب" في نظرية النشاط الروتيني، إذ تميل الجرائم التي تمس المصالح المباشرة للأفراد إلى الحضور الأقوى في وعيهم مقارنة بالجرائم الأقل ارتباطًا بخبراتهم اليومية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة القحطاني وآخرون (2024) التي أكدت مركزية القرب السياقي في فعالية الرسائل التوعوية، في حين تختلف جزئيًا مع نتائج Vrhovec & Markelj (2024) التي أبرزت الدور الحاسم للخبرة المهنية في إدراك الأنماط المعقدة من الجرائم.

وفيما يخص الوعي القانوني في حال التعرض للجرائم الإلكترونية، فقد أظهرت النتائج مستوى مرتفعًا أيضًا، بمتوسط حسابي (3.731) وانحراف معياري (0.60). وجاءت معرفة الجهة المختصة بالتبليغ في المرتبة الأولى بمتوسط (3.848)، تلتها المعرفة بآثار الامتناع عن الإبلاغ بمتوسط حسابي (3.811)، وهو ما يعكس ترسخًا لمفهوم الشراكة المجتمعية في حفظ الأمن، كما تطرحه نظريات الأمن الشامل والأمن المعاصر. ومع ذلك، سجّلت الفقرة المتعلقة بالتمييز بين الحالات التي تستوجب التبليغ القانوني وتلك التي يمكن التعامل معها تقنيًا أدنى متوسط

(3.641)، ما يكشف عن فجوة إجرائية دقيقة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الضبط الذاتي، التي تؤكد أن اتخاذ القرار الرشيد في المواقف الرقمية يتطلب مهارات تحليلية وضبطًا سلوكيًا يتجاوز المعرفة القانونية العامة، وهو ما يتقاطع مع نتائج الرشيدي (2023) التي أظهرت وجود فجوة بين المعرفة القانونية والتطبيق العملي لها.

وبصورة تكاملية، تؤكد النتائج أن وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية يتسم ببنية متعددة الأبعاد، تتميز بصلابة في الجوانب المعرفية والقانونية، مقابل حاجة واضحة لتعزيز الجوانب التطبيقية والمهارية. وتتوافق هذه الخلاصة مع الاتجاه العام لدراسة (منصور، 2025) ودراسة (Akter et al., 2022) التي أشارت إلى الأثر الإيجابي للتحول الرقمي في رفع مستويات الوعي، غير أن هذه الدراسة تُسهم في تعميق الفهم من خلال الكشف عن التباينات الداخلية بين أبعاد هذا الوعي. وعليه، فإن ارتفاع مستوى الوعي، رغم أهميته، لا يكفي بمفرده لضمان سلوك وقائي فعّال، ما لم يُدعم ببرامج تدخلية تركز على تحويل المعرفة إلى ممارسات عملية، من خلال دمج التثقيف القانوني بمحاكاة سيناريوهات التهديد، وتنمية مهارات الضبط الذاتي الرقمي، بما يعزز من جاهزية الأفراد لمواجهة المخاطر السيبرانية بفاعلية.

مناقشة السؤال الثاني: أظهرت النتائج مستوى مرتفعًا من تبنّي السلوكيات الوقائية الرقمية لدى أفراد العينة، بمتوسط حسابي بلغ (3.871) وانحراف معياري (0.63)، بما يعكس انتقالًا واضحًا من الوعي النظري إلى الممارسة التطبيقية في التعامل مع المخاطر السيبرانية. ويمكن تفسير هذا الاتجاه في ضوء نظرية الضبط الذاتي التي تفترض أن الأفراد القادرين على كبح الاندفاع واتخاذ قرارات مدروسة يميلون إلى اعتماد استراتيجيات وقائية فعّالة، إلى جانب نموذج الأمن التشاركي الذي يعيد تعريف الأمن بوصفه مسؤولية مشتركة بين الفرد والمؤسسات. وتتسق هذه النتيجة مع دراستي العمري (2025) و Lee & Chua (2023)اللتين أكدتا أن ارتفاع مستوى الوعي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا ودالًا بتبنّي السلوكيات الوقائية.

وعلى مستوى الممارسات التفصيلية، تبيّن أن السلوكيات الوقائية الأساسية تتصدر أولويات الأفراد، حيث جاءت ممارسات مثل عدم مشاركة كلمات المرور وتجنب الروابط والإعلانات المشبوهة في المراتب الأعلى، وهو ما يعكس ترسّخ "ثقافة وقائية يومية" ناتجة عن التكرار والخبرة والتأثير الاجتماعي، ويمكن تفسيرها عبر نظرية التعلم الاجتماعي التي تؤكد دور البيئة المحيطة

في تشكيل السلوك الآمن. كما يشير الالتزام بالسلوك المسؤول أثناء التفاعل الرقمي إلى تنامي إدراك الأفراد لأدوارهم في الفضاء الرقمي، بما يتوافق مع نظرية الدور الاجتماعي.

وتكشف النتائج عن تباين نسبي في تبنّي الممارسات الوقائية المتقدمة، مثل استخدام الشبكات الآمنة ومراجعة إعدادات الخصوصية، حيث جاءت ضمن المستوى المتوسط، مما يشير إلى وجود فجوة تطبيقية بين السلوكيات البسيطة والإجراءات التقنية الأكثر تعقيدًا. ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية التي تشير إلى أن تسارع التطور التقني قد يفوق أحيانًا قدرة الأفراد على مواكبته تطبيقيًا، وهو ما تدعمه دراسة Bada et al. (2019) التي أكدت أن المعرفة العامة لا تكفي وحدها لتعديل السلوك المعقد دون تدريب عملي مستمر.

وبصورة تكاملية، تعكس هذه النتائج نضجًا وقائيًا ملحوظًا في الجوانب الأساسية للأمن السيبراني لدى المجتمع الأردني، مقابل حاجة واضحة لتعزيز الممارسات التقنية المتقدمة. وعليه، فإن تطوير استراتيجيات وقائية فعّالة يستلزم الانتقال من التوعية العامة إلى التمكين التطبيقي، من خلال برامج تدريبية تفاعلية، ومحاكاة سيناريوهات التهديد، وتعزيز مهارات الاستخدام الآمن، بما يسهم في تحويل الوعي إلى ممارسة مستدامة، ويعزز من جاهزية الأفراد لمواجهة التحديات الرقمية المتسارعة .

مناقشة السؤال الثالث: أظهرت النتائج مستوى مرتفع من إدراك أفراد العينة لفاعلية أساليب تعزيز الوعي المجتمعي بالجرائم الإلكترونية، بمتوسط حسابي بلغ (3.806) وانحراف معياري (0.67)، بما يعكس ثقة واضحة بدور الأدوات التعليمية والإعلامية في بناء مناعة رقمية مستدامة. ويمكن تفسير هذا التوجه في ضوء نظرية التعلم الاجتماعي التي تؤكد أن السلوك الوقائي يُكتسب عبر التفاعل مع البيئة والتعزيز الإيجابي، إلى جانب نموذج الأمن التشاركي الذي يرسّخ دور المؤسسات التعليمية والإعلامية كشركاء في إنتاج الوعي، وليس مجرد قنوات لنقله. وتتسق هذه النتيجة مع دراسات القحطاني وآخرون (2024) والعاني وآخرون (2024) التي أكدت فاعلية البرامج التوعوية الموجهة في رفع مستوى الوعي الرقمي.

وعلى مستوى الفقرات، تصدّرت الآليات التعليمية النظامية مثل إدماج موضوعات الجرائم الإلكترونية في المناهج بمتوسط حسابي (4.126)، تليها المنصات الرسمية للتوعية والتبليغ (4.014)، ثم البرامج التدريبية (3.847)، وهو ما يعكس ترسّخ الطابع المؤسسي للتوعية، ويمكن تفسيره عبر نظرية الدور الاجتماعي التي تربط السلوك بالتوقعات المؤسسية. كما حظيت الآليات

الإعلامية بتقدير مرتفع، ما يعزز دورها كـ"حارس معرفي" وفق نظرية النشاط الروتيني. في المقابل، جاءت الشراكات المجتمعية المتقدمة ومشاركة صانعي المحتوى ضمن المستوى المتوسط، مما يشير إلى فجوة في تفعيل هذه الآليات، وهو ما يتطلب تصميم استراتيجيات أكثر تكاملًا تعتمد على الإقناع السلوكي والتطبيق العملي، تماشيًا مع ما طرحه.(2019) .Bada et al وبصورة عامة، تؤكد النتائج ضرورة الانتقال من التوعية التقليدية إلى نموذج تكاملي يعزّز التنسيق بين التعليم والإعلام والشراكات المجتمعية لتحقيق وعي رقمي مستدام.

مناقشة السؤال الرابع: أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لوعي المواطنين بالجرائم الإلكترونية على مستوى الوقاية منها، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد (0.827)، ما يعكس علاقة طردية مرتفعة بين مستوى الوعي والسلوك الوقائي في البيئة الرقمية، كما بلغ معامل التحديد (0.684)، بما يشير إلى أن أبعاد الوعي مجتمعة تفسر ما نسبته (68.4%) من التباين في مستوى الوقاية، وهو مؤشر دال على القوة التفسيرية المرتفعة للنموذج. وقد جاءت قيمة اختبار (F) مرتفعة ودالة إحصائيًا عند مستوى أقل من أو يساوي (0.05)، بما يؤكد معنوية النموذج وقدرته على التنبؤ بالسلوك الوقائي.

وتعكس هذه النتيجة، في ضوء نظرية الأمن الشامل والأمن المعاصر، تحول الوعي الفردي إلى عنصر أساسي في منظومة الحماية الرقمية التشاركية، حيث لم تعد الوقاية حكرًا على المؤسسات الأمنية، بل أصبحت ناتجًا لتفاعل المعرفة الفردية مع البنية المؤسسية، كما تتسق مع نظرية التعلم الاجتماعي التي تؤكد أن السلوك الوقائي يُكتسب ويُعزّز عبر التعلم والملاحظة والتعزيز المعرفي، وهو ما يفسر قوة العلاقة بين الوعي والممارسة الوقائية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات العمري (2025)، و Lee & Chua (2023)، و Akter et al. (2022) التي أكدت الأثر الإيجابي للوعي السيبراني في تعزيز السلوك الوقائي.

وعلى مستوى الأبعاد الفرعية، أظهرت النتائج دلالة إحصائية لجميع مجالات الوعي، مع تفوق البعد القانوني في القدرة التنبؤية بالسلوك الوقائي، يليه الوعي بأنماط الجرائم، ثم المعرفة العامة بطبيعتها. ويمكن تفسير التفوق القانوني في ضوء نظرية الدور الاجتماعي التي تربط بين إدراك الفرد لمسؤوليته القانونية وسلوكه الفعلي، إلى جانب نظرية الضبط الذاتي التي تشير إلى أن

وضوح العواقب القانونية يعزز السلوك الوقائي ويحد من الاندفاع نحو المخاطر. كما يُفسر أثر الوعي بأنماط الجرائم في إطار نظرية النشاط الروتيني التي ترى أن إدراك أشكال التهديدات يرفع مستوى الحذر ويقلل قابلية الاستهداف.

وتؤكد النتائج أن الوعي بالجرائم الإلكترونية يمثل متغيرًا حاسمًا في تعزيز السلوك الوقائي لدى المواطنين الأردنيين، إذ يفسر نسبة كبيرة من التباين في الممارسات الوقائية، مع بروز البعد القانوني كأقوى العوامل تأثيرًا. وعليه، تشير النتائج إلى ضرورة تعزيز البرامج التوعوية بما يركز على الجوانب القانونية والتطبيقية للجرائم الإلكترونية، بما يضمن تحويل المعرفة إلى سلوك وقائي فعّال ومستدام، ويعزز مناعة المجتمع الرقمية في مواجهة التهديدات المتزايدة.

الخاتمة

في ضوء ما تم عرضه من نتائج الدراسة، يتبين أن مستوى وعي المواطنين الأردنيين بالجرائم الإلكترونية جاء مرتفعًا في مجمله، وبأبعاده الثلاثة (المعرفة بماهية الجرائم الإلكترونية، الوعي بأنماطها، والوعي القانوني عند التعرض لها)، مما يعكس إدراكًا متناميًا بطبيعة المخاطر السيبرانية في المجتمع الأردني. كما أظهرت النتائج تماسكًا واضحًا في استجابات أفراد العينة عبر مختلف المجالات، مع تفوق نسبي لمجال المعرفة المفاهيمية مقارنة ببقية الأبعاد.

وفيما يتعلق بالسلوك الوقائي، فقد بينت النتائج أن مستوى الممارسات الوقائية لدى المواطنين جاء مرتفعًا أيضًا، بما يشير إلى وجود انتقال إيجابي من مستوى الإدراك المعرفي إلى مستوى السلوك التطبيقي في التعامل مع التهديدات الإلكترونية، رغم وجود تفاوت محدود في بعض الممارسات التقنية الأكثر تخصصًا. كما أظهرت النتائج ارتفاع مستوى إدراك أفراد العينة لأساليب تعزيز الوعي المجتمعي، الأمر الذي يعكس قناعة بدور المؤسسات التعليمية والإعلامية والتوعوية في دعم الأمن الرقمي.

وعلى مستوى العلاقات الإحصائية، أثبتت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للوعي بالجرائم الإلكترونية على مستوى الوقاية منها، حيث أسهمت أبعاد الوعي المختلفة في تفسير نسبة معتبرة من التباين في السلوك الوقائي، مما يؤكد قوة العلاقة بين المعرفة والسلوك في السياق السيبراني.

التوصيات

بناء على النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1- تعزيز البرامج الوطنية للتوعية بالجرائم الإلكترونية مع التركيز على تحويل المعرفة النظرية إلى ممارسات وقائية سلوكية قابلة للتطبيق اليومي لدى مختلف فئات المجتمع.

2- إدماج مفاهيم الأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية بشكل منهجي في المناهج التعليمية في المراحل الدراسية المختلفة بما يضمن بناء وعي وقائي مبكر ومستدام.

3- تطوير محتوى إعلامي رقمي مبسط وموجه يركز على توضيح المخاطر العملية للجرائم الإلكترونية وأساليب الوقاية منها بأسلوب تفاعلي وسهل الفهم.

4- تعزيز الجانب القانوني في الحملات التوعوية من خلال توضيح العقوبات والإجراءات الرسمية للإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، لما له من أثر مباشر في رفع مستوى السلوك الوقائي.

5- توسيع الشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنصات التواصل الاجتماعي لإطلاق مبادرات مشتركة تعزز الأمن الرقمي وتحد من انتشار الجرائم الإلكترونية.

6- تعزيز أطر التعاون الدولي والإقليمي بما يسهم في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بمواجهة مخاطر الجرائم الإلكترونية والحد من آثارها.

7- الاستفادة من المؤثرين الرقميين وصناع المحتوى في نشر ثقافة الوقاية الرقمية، مع تصميم رسائل توعوية قائمة على التفاعل والتجارب الواقعية لتعزيز التأثير السلوكي.

قائمة المراجع

أ- **المراجع العربيّة**

- أبو كريشة، نهى (2022). الوعي المعلوماتي والجريمة الإلكترونية: دراسة لعينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي. **مجلة كلية الآداب** – جامعة الفيوم، 14(1)، 2385–2473.
- الرشيدي، عيده سليمان والمهداوي، عبد الله محمد (2023) مستوى الوعي بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لدى طلاب الجامعة، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، العدد (39) ص51–63، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية.
- الزين، غدير (2020) دور المؤسسات المجتمعية في توعية طلبة الجامعات للحد من الوقوع

ضحية للجريمة من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**، المجلد (18)، العدد (1)، ص 161-188.

- الزبن، غدير يونس، والخرابشة، عضوب وعبد الكريم عودة الله. (2021). الجرائم الإلكترونية ومستوى الوعي بخطورتها: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الأردني، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية**، 29(2)، 230-248.
- الشعيفي، مشعل (2018) **الوعي الأمني بالمسؤولية الجنائية المترتبة على مخالفة نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية**، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمني، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الشوابكة، عدي، والمجالي، قبلان (2022). معوقات مكافحة الجرائم الإلكترونية في المجتمع الأردني من وجهة نظر ذوي الاختصاص. **المجلة العربية للنشر العلمي**، 43(1)، 331-356.
- العاني، أحمد واليوسف، أحمد وأحمد، وليد (2024) "الجرائم الإلكترونية: دراسة تجريبية لتأثيرها على المجتمع – دراسة حالة لطلاب الكيمياء، **مجلة الكيمياء التربوية** (6(1)، 2024، 11-16)، جامعة النهرين، العراق.
- عبد المعطي، عبد الباسط (2009)، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت.
- عبيد، رانيا شوقي (2023). الوعي الإلكتروني والتوعية بمخاطر الجرائم المعلوماتية لدى الشباب الجامعي. **المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية**، 23(3)، 44-72.
- العقيل، صالح عبد الله (2022) الوعي الاجتماعي والجرائم الإلكترونية، دراسة ميدانية على عينة من الأفراد بمدينة بريدة في منطقة القصيم، **مجلة العلوم الإنسانية والإدارية**، العدد (26)، ص 44-68، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
- العمري، متعب بجاد ساجد (2025) **مدى الوعي الفكري بالجرائم الإلكترونية: دراسة ميدانية مطبقة على طلبة جامعة الملك عبد العزيز**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
- الفاعوري، خالد (2023). **الحماية القانونية من الجرائم الإلكترونية في التشريع الأردني: دراسة تحليلية نقدية**. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- فروجي، عبد الرحيم وفريد، سمير (2025) **القيم التربوية المنقولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي في سوسيولوجيا التمثلات والصراع**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- القحطاني، اللولو علي، المطيري، شقحاء، والجهني، أماني (2024). دور الإعلام الرقمي السعودي في توعية المواطنين بتقنيات الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، **مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع**، 1(104)، 283–327، الإمارات العربية المتحدة.
- القرعان، محمود أحمد (2017) **الجرائم الإلكترونية**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مديرية الأمن العام (2025) **التقرير الإحصائي الجنائي**، إدارة المعلومات الجنائية، عمان، الأردن.
- مرعي، إسراء (2016). **الجرائم الإلكترونية: الأهداف – الأسباب – طرق الجريمة ومعالجتها**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
- المشاط، عبد المنعم (1998) **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، القاهرة، مصر.
- منصور، نورا يسري (2025) الوعي بالأمن السيبراني وعلاقته بالأمن الفكري لدى المراهقين، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بورسعيد، المجلد 34(العدد 34، الجزء الثاني) 377–418.
- ميرزا، جاسم خليل (2006) **الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر.
- الميمان، أحمد (2015) **توظيف المؤسسات الأمنية لوسائل الإعلام الجديد والتواصل الاجتماعي في مجالات التوعية الأمنية بالمملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- هيئة تنظيم قطاع الاتصالات. (2025). **مؤشرات الأمان الرقمي في الأردن**، عمان، الأردن.
- وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (2025) **تقرير الأردن في مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية**، عمان، الأردن.

ب–المراجع الأجنبيّة

- Akers, R. L. (1998). **Social Learning and Social Structure: A**

General Theory of Crime and Deviance, Northeastern University Press.

- Akter, S., Fosso Wamba, S., Gunasekaran, A., Dubey, R., & Childe, S. J. (2022). **How to improve cyber security awareness in digital business environments: A conceptual framework. Annals of Operations Research**. https://link.springer.com/article/10.1007/s10479-022-04844-8
- Bada, M., Sasse, M. A., & Nurse, J. R. C. (2019). **Cyber security awareness campaigns: Why do they fail to change behaviour?** arXiv. https://arxiv.org/abs/1901.02672
- Biddle, B. J. (1986). Recent developments in role theory. **Annual Review of Sociology**, 12, 67–92.
- Cohen, L. E., & Felson, M. (1979). Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach. **American Sociological Review**, 44(4), 588–608. https://Doi.Org/10.2307/2094589
- Gottfredson, M. R., & Hirschi, T. (1990). **A General Theory of Crime**. Stanford University Press.
- Krejcie, R., and Morgan, D., (1970) Determining Sample Size for Research Activities, **Educational & Psychological Measurement**, 30, 607-610.
- Kshetri, N. (2023). **Cybersecurity Awareness and Human Factors in Developing Countries**: Evidence From Jordan And The MENA Region. Telecommunications Policy, 47(2), Article 102487. https://Doi.Org/10.1016/J.Telpol.2022.102487
- Lee, J., & Chua, Y. P. (2023). Cybersecurity Awareness and Protective Behaviors Among Internet Users. **Journal of Information Security and Applications**. https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/00111287231180093
- Mcluhan, M. (1964). **Understanding Media: The Extensions of Man**. Mcgraw-Hill.
- Parsons, T. (1949). **Essays in Sociological Theory: Pure and Applied**. New York: Free Press.

- Sutherland, E. H., & Cressey, D. R. (1978). **Criminology** (10th ed.). J.B. Lippincott.
- Toth, A., Bognar, L., & Kovacs, G. (2025). **Effectiveness of Continuous Training on Phishing Awareness and Behavioral Response: A Longitudinal Study**.. https://arxiv.org/abs/2510.27298
- Vrhovec, S. L. R., & Markelj, B. (2024). **Cybersecurity Awareness Among Decision-Makers in Organizations: An Empirical Study**. https://arxiv.org/abs/2404.04725